- المسحوبات الشخصية Retraits Personnels: هي الاستخدامات الشخصية لصاحب المؤسسة من نقود وبضائع.
- دورة الاستغلالCycle D'exploitation :هي متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء السلع وبيعها أو شراء المواد الأولية وتصنيعها وبيعها وعملية تحصيل قيمة المبيعات.
- التثبيتات المعنويةImmobilisation Incorporelle :هي الممتلكات التي ليس لها كيان مادي أوليس لها وجود مثل شهرة المحل مثلا.
- الإيرادات Produits: هي ثمن البضاعة أو المنتجات المباعة أو الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة.
- المصروفاتCharges : هي تكلفة المواد والخدمات المستخدمة في تنفيذ الأنشطة التي تزاولها المؤسسة للحصول على إيرادات.
- الربح Bénéfice : هو الزيادة في الإيرادات المحقق عن المصروفات والمرتبطة بها خلال فترة معينة،
- الخسارة Perte:هي النقص في الإيرادات المحقق عن المصروفات والمرتبطة بها خلال فترة معينة.
- المصروفات الرأس مالية: هي المصروفات التي تصرف للحصول على (البنود طويلة الأجل) الأصول الثابتة, مثل الأراضي, المباني, الآلات, المعدات, وسائل النقل والانتقال,..الخ.
- المصروفات الإرادية: هي المصروفات التي تصرف على البنود قصيرة الأجل, مثل المواد الخام, المرتبات والأجور, الطاقة, الأدوات المكتبية, المصروفات الإدارية.
- في نظام القيد المزدوج– La Partie Double, تكون هنالك طرفين لكل عملية تتم في المؤسسة, طرف دائن وطرف مدين, والطرف المدين هو الذي زاد على حساب الطرف الآخر, حيث الآخر يكون دائنا بقيم متساويةً، أي بمقتضى هذه القاعدة فإن لكل عملية طرفان، طرف مدين يشمل حساب أو أكثر وطرف دائن يشمل حساباً أو أكثر وبحيث يتساوى طرفي القيد أي(المبالغ).

VI. الفروض والمبادئ المحاسبية

إن المحاسبة كمصدر للمعلومات هي عبارة عن مصنع يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات تمثل مدخلاته الأحداث الاقتصادية لتعالج هذه الأرقام وفق نظام محاسبي صمم بشكل يتلاءم مع طبيعة عمل المشروع وأهدافه ووفق فروض ومبادئ محاسبية معينة , حتى تخرج معنا في النهاية على شكل نتائج ومعلومات محاسبية منظمة تساعد على اتخاذ القرار.نستنتج مما سبق أن النظام المحاسبي الذي يعتمد على الفروض والمبادئ المحاسبية يمثل الجزء الأكثر أهمية(قلب) في هذا المصنع , لذلك كان لابد من دراسة أهم هذه الفروض والمبادئ المحاسبية.

أ. الفروض المحاسبيةAccounting Assumptions

هي مقدمات علمية تتميز بالعمومية تصلح كنقطة ابتداء في سبيل الوصول إلى المبادئ العلمية أي أن الفروض هي أداة لبيان الظروف والحدود التي من خلالها يجب أن يتم البحث العلمي؛فهي تمثل الأساسيات في اشتقاق المبادئ المحاسبية ويمكن اعتبارها مسلمات لأغراض إعداد التقارير المالية و من أهم الفروض المحاسبية:

1. الشخصية المعنوية(الوحدة المحاسبية)– L'autonomie De L'entité: فالمحاسب يفترض وجود شخصية معنوية مستقلة للمشروع كوحدة تنظيمية أي تقيس المحاسبة نتائج العمليات الوحدات اقتصادية بشكل مستقل عن غيرها وعن مالكيها .
2. استمرار المشروع : تقوم التطبيقات المحاسبية على افتراض أن المشروع سوف يستمر في متابعة نشاطه الأساسي لفترة زمنية طويلة نسبيا بهدف تحقيق خططه وتحصيل حقوقه والوفاء بالتزاماته ويعني فرض الاستمرارية إحدى الصيغتين التاليتين:

- لا يتوقع تصفية المشروع في المستقبل المنظور.
- إن المشروع سيستمر في ممارسة نشاطه العادي لمدة غير محددة زمنياً.

3. - **الدورة المحاسبية –** :إن مستخدمي البيانات المحاسبية خارج وداخل المشروع يحتاجون بين الحين والآخر وفي فترات دورية قصيرة الأجل إلى معلومات عن إنتاج السلع والخدمات والأرباح والمركز المالي للمشروع بهدف مساعدتهم على اتخاذ القرارات، فمن غير المنطقي أن ينتظر هؤلاء المستخدمين حتى ينتهي عمر المشروع كي يعرفوا النتيجة لذلك تم افتراض تقسيم عمر المشروع إلى فترات زمنية متساوية ومتتابعة غالبا ما تكون سنة ميلادية بحيث يتم من خلالها إعداد التقارير وبيان نتائج العمليات وتحديد الضريبة وقياس مدى كفاءة إدارة المشروع ومدى النجاح والنمو الذي حققه المشروع , إضافة إلى إعطاء صورة عن واقع المشروع بهدف تطويره وتنميته وتعزيز نقاطه الايجابية ومعالجة جوانبه السلبية.

4. **وحدة القياس:** تحتاج المحاسبة إلى وحدة قياس موحدة تربط بين مختلف العمليات والأنشطة في المشروع وتسمح بإجراء العمليات الحسابية والمقارنات.وتعتمد المحاسبة وحدة النقد الوطني أساسا لقياس القيمة لمختلف الأحداث التي تهم المحاسب (الأحداث المالية).ويفترض أن تتصف وحدة النقد بالثبات وذلك لتكوين المعلومات القابلة للمقارنة والقابلة لإجراء العمليات الحسابية بصورة موضوعية وان لا تتغير بمرور الزمن أو بتغير الأوضاع الاقتصادية.

5. **التوازن المحاسبي** :أي أن كافة العمليات المحاسبية تنطلق من توازن تام بين طرفي القيود المحاسبية الطرف المدين والطرف الدائن وبالتالي إن فرض التوازن المحاسبي يمثل العمود الفقري لنظرية المحاسبة.

ب. المبادئ المحاسبية – Principes Comptables :

المبدأ هو قانون عام يتم التوصل إليه من خلال الربط المنطقي بين الأهداف والفروض والمفاهيم.مما سبق نجد أن المبدأ علاقة تمثل ثمرة البحث العلمي ونستطيع أن نرى نتائجها على ارض الواقع وله تبرير منطقي بينما الفروض هي مقدمات وأداة بيان للظروف والحدود التي تحكم البحث العلمي.والمبادئ والفروض تتغير (وإلا ظهرت المشاكل)باستمرار وذلك تبعا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم عمل المؤسسات الاقتصادية ومن بينها:

1. **مبدأ الحيطة والحذر –** Principe de prudence:أي تجاهل الأرباح التي لم تتحقق واخذ كل الخسائر المتوقعة في الحسبان وعدم تسجيل المكاسب المحتملة حتى تتحقق بالفعل.

2. **مبدأ الثبات في إتباع الطرق المحاسبية –** Principe de la permanence des méthodes comptables **:**أي أن تسجل الأحداث الاقتصادية ويقرر عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى وبالتالي تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى حتى تصبح البيانات أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

3. **الموضوعية** :الاعتماد على قرائن موضوعية في إثبات العمليات المالية، والمستندات تعتبر من أهم القرائن الموضوعية، إضافة إلى أن الموضوعية تعني عدم تأثر النتائج بالتحيز الشخصي.

4. **مبدأ التكلفة التاريخية:** – Principe Du Cout Histoique أي تقويم الأصول والخصوم على أساس السعر النقدي المعادل لتلك الموارد والالتزامات وذلك في تاريخ اقتناء الأصل أو قيام الالتزام أي أن الإثبات يتم وفقا للتكلفة وليس حسب القيمة.

5. **مبدأ الإفصاح التام** :يجب أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستخدم.أي أن مبدأ الإفصاح يتطلب عدم حذف أو كتمان أي معلومة جوهرية يمكن أن يستفيد منها المستخدم في اتخاذ القرار(صورة صادقة–**Principe de l'image fidele**)

6. **الأهمية النسبية** – Principe de L'importance relative :الاهتمام بتوفير الدقة في معالجة وتحليل المعلومات المحاسبية.

7. **مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات** :يجب مقابلة المصاريف العائدة للدورة المالية بالإيرادات العائدة لها وفق علاقة سببية مع تحديد نقطة زمنية فاصلة للمحاسبة من حيث البداية والنهاية .

8. **مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:** يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب جوهرها الاقتصادي و ليس حسب المظهر القانوني،فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية